



النائب عطون يشارك  
بندوة سياسية  
عقدتها البرلمان  
البريطاني

الخميس

22 رمضان 1436 هـ - 9 يوليو / تموز 2015 م

السنة السابعة - العدد (166)

صحيفة نصف شهرية تصدر عن /

الدائرة الإعلامية في المجلس التشريعي الفلسطيني

خلال جولة التشريعي لأوائل الثانوية العامة

## بحر: طلابنا تحدوا كل الظروف وحققوا التفوق

د. بحر يكرم الطالب المتفوق في الثانوية العامة  
ناصر البحيسي الذي يرقد في غرفة العناية  
بمستشفى "شهداء الأقصى" وسط القطاع

### اللجنة الاقتصادية تعقد ورشة عمل لدعم المنتج الوطني

عقدت اللجنة الاقتصادية بالمجلس التشريعي ورشة عمل بهدف دعم المنتج الوطني بحضور رئيس اللجنة النائب عاطف عدوان وعضوي اللجنة النائبان يوسف الشرافي، وسالم سلامة، وبمشاركة كل من وكيل وزارة الأشغال العامة ناجي سرحان، ومدير عام الصناعات بوزارة الاقتصاد عبد الناصر عواد، ومدير اللجنة القطرية للإعمار أحمد أبو راس.

وافتح النائب عدوان الورشة مؤكدا بأنها تهدف لدعم وتشجيع المنتج الوطني خاصة المطابق للمواصفات والمقاييس الوطنية، مشددا على ضرورة أن يكون لها المنتج الأولوية في الاستخدام في المشاريع الوطنية والمحلية وذلك لتعزيز صمود المواطن المحاصر في قطاع غزة منذ ما يزيد عن سبع سنوات.

ولفت إلى أن استمرار عمل المصانع في قطاع غزة يساهم بشكل كبير في تشغيل الأيدي العاملة والتخفيف من البطالة مما يعزز الاقتصاد الوطني والاعتماد على المنتج الوطني كبديل للمنتج المستورد، وقال: "إن دعم وتشجيع المنتج الوطني يساعد على كسر الحصار ودعم المواطنين وتثبيت صمودهم ويعد شكلا من أشكال مقاومة المحتل الذي يسعى لتدمير الاقتصاد الوطني".

06 <<<

### نواب:

الأجهزة الأمنية بالضفة لا تخضع للرقابة  
وعباس المسئول المباشر عن أداها

02 <<< رئاسة التشريعي ..

تدين الاعتداء على أسطول الحرية،  
وتدعو الكتل البرلمانية لاجتماع عاجل  
تحت قبة البرلمان لمناقشة التداعيات  
الخطيرة للتعديل الوزاري، وتشكر مركز  
العودة الفلسطيني بلندن على جهوده  
بشأن جلسة النقاش التي عقدها البرلمان  
البريطاني حول اللاجئين.

### النائب يوسف:

اعتقالات أجهزة الأمن  
بالضفة تأتي استجابة  
فورية للاحتلال

02 <<<



## رئاسة التشريعي

### قرصنة يعاقب عليها القانون

أدان د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني إقدام قوات الاحتلال الصهيوني عبر ألته العسكرية البحرية على الاعتداء على أسطول الحرية (3) واستخدام القوة الغاشمة ضده وسيطرتها على سفينة "ماريان" التي تشكل طليعة الأسطول. وأصدره بحر بياناً صحفياً عشيّة الاعتداء على أسطول الحرية والسيطرة على سفينة "ماريان" واصفاً الحدث بأنه جريمة حرب وتحدّ صارخ لكل القيم والقوانين الدولية والإنسانية، مؤكداً أن استخدام القوة الباطشة ضد منات المتضامنين المدنيين جريمة يعاقب عليها القانون الدولي. وتوجه بحر بالتحية الخاصة والشكر الجزيل لكل المتضامنين والناشطين ضمن أسطول الحرية، وفي مقدمتهم الرئيس التونسي الأسبق المنصف المرزوقي والبرلمانيين العرب.

### ويهنئ رئيس البرلمان التركي بانتخابه

إلى ذلك أبرق الدكتور أحمد بحر برسالة لمعالي الأخ عصمت يلماز مهنا بمناسبة انتخابه رئيساً للبرلمان التركي، وثنى بحر الدور التركي الكبير تجاه القضية الفلسطينية ودورها المحوري في مساندة أبناء شعبنا ودعم قضايانا في المحافل الدولية والإقليمية. وأكد أن تركيا رئيساً وحكومة وبرلماناً وشعباً تساند قضاي شعبنا، وتقف بكل شجاعة لمساندة أصحاب الحقوق، كما عبر عن أمنياته لتقديم تركيا وازدهارها.

### تعديل غير شرعي

وفي سياق منفصل حمل د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني السيد محمود عباس مسؤولية التداعيات التي يمكن أن تنجم عن تعديل حكومة التوافق الوطني بعيداً عن اتفاقات المصالحة الوطنية.

وأكد بحر في بيان صحفي أن السيد عباس ماضٍ في أجداته الخاصة التي تحمل إضراراً كبيراً بالمصالح الوطنية العليا لشعبنا الفلسطيني وقضيته الوطنية، ولا زال يصير على التنكر لكل تفاهات واتفاقات المصالحة الوطنية، ويعمد إلى إتيان كل ما من شأنه تعميق الانقسام في الساحة الفلسطينية. وشدد بحر على أن التعديل الوزاري هو إجراء غير شرعي وطنياً من حيث مخالفته لكل اتفاقات المصالحة.

وأكد أن أي حكومة أو أي إجراء يمكن أن يطرا عليها يجب أن يتم في إطار تطبيق كافة ملفات المصالحة الوطنية، داعياً الكتل والقوائم البرلمانية لاجتماع عاجل للمجلس التشريعي لتدارس الوضع السياسي والتطورات المتلاحقة.

### جلسة البرلمان البريطاني

إلى ذلك أبرقت رئاسة المجلس التشريعي برسالة لمركز العودة في لندن شاكراً جهوده في تنظيم جلسة نقاش في البرلمان البريطاني حول أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في الشتات وسبل الحل برئاسة البارونة جيني تونغ وبمشاركة النائب البريطاني جراهام موريس وحضور لفيف من الوزراء والسفراء والكتاب وأصحاب الرأي.

## خلال احتفال حركة الأحرار بانطلاقها

## بحر: نطالب عباس و"فتح" بالكف عن ملاحقة المقاومين والعودة لخيار الشعب الفلسطيني



عزل حركة حماس عن المشهد السياسي الفلسطيني من خلال عدد من الحروب التي خاضها ضد غزة والحصار المفروض منذ ما يزيد عن سبع سنوات، مشدداً على أن المقاومة هي الطريق الأقصر لتحرير فلسطين. وهنأ بحر حركة الأحرار بمناسبة ذكرى انطلاقها الثامنة، ملفتاً لأنها حركة وطنية وإسلامية وهي جزء أصيل من مكونات شعبنا الفلسطيني وجزء أصيل كذلك من فضاء المقاومة وتشكيلاتها المسلحة والعسكرية التي تعمل لتحرير فلسطين وطرده الاحتلال.

قوية وتقف إلى جانب شعبها بدلاً من حالة التخبط والتيه السياسي الواقعة فيه الآن". وأكد أن شعبنا الفلسطيني الذي احتضن المقاومة في معركة العصف المأكول والتي نعيش ذكراها السنوية قادر على الانتصار والتحرر بالمقاومة والثبات على الحقوق الفلسطينية، وقال: "لقد مرغنا أنف الاحتلال بالتراب من خلال مهاجمة جنوده من مسافة صفر، وصواريخ المقاومة التي وصلت إلى عمق أرضنا المحتلة في يافا وحيفا وتل الربيع، وهذا ما لم يحصل في تاريخ حروب الجيوش العربية مع الاحتلال". وأكد بحر على فشل الاحتلال الصهيوني في

طالب الدكتور أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني محمود عباس وحركة فتح بالكف عن ملاحقة المقاومين والاعتقالات السياسية والعودة إلى أبناء شعبنا لتحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية. جاء ذلك خلال كلمة القاها بحر لدى مشاركته حركة الأحرار الفلسطينية حفل انطلاقها الذي أقامته يوم أمس الأول في مدينة غزة بحضور شخصيات وطنية واعتبارية ولغيف من أنصار الحركة ومؤيديها، طالب بحر السلطة في رام الله بوقف التنسيق الأمني العنفي، وقال: "نريد لحركة فتح أن تكون

## التشريعي يصدر كتيب "مواقف برلمانية أثناء العدوان على غزة"

أصدر المجلس التشريعي الفلسطيني كتيباً يوثق المواقف البرلمانية المحلية والدولية أثناء العدوان الصهيوني الأخير على قطاع غزة في العام 2014، وذلك تزامناً مع الذكرى الأولى للعدوان. ويضم الكتيب المهام والأدوار التي اضطلع بها نواب المجلس التشريعي أثناء العدوان، ويرصد المواقف البرلمانية العربية والدولية بشأن العدوان، بالإضافة إلى معلومات وصور عن النواب الفلسطينيين المستهدفين أثناء العدوان، ومقاطع مصورة من حفل تكريم أقالمة المجلس التشريعي تقديراً لجهود عشرات المؤسسات الاغاثية المحلية والدولية التي كان لها دور فاعل في دعم صمود شعبنا أثناء العدوان وبعد.

ويحتوي الكتيب على أهم التصريحات الصحفية والتعليقات السياسية التي أبداه نواب التشريعي إبان العدوان، فضلاً عن توثيق لتفاصيل الجولات التي قامت بها رئاسة التشريعي ونوابه إثر انتهاء العدوان، وطلبت بموجبه على الأحياء والمناطق المدمرة وزارات العائلات الفلسطينية المكومة التي تهدمت بيوتها وفقدت مقدراتها ومصالحها الحياتية والتجارية. وكان الاحتلال قد استهدف كذلك بيوت عشرة من نواب المجلس التشريعي خلال العدوان على رأسهم بيوت النواب: إسماعيل هنية، وخليل الحية، وصلاح البردويل، إسماعيل الأشقر، وجميلة الشنطي، ومحمود الزاهر، فتحي حماد، مريم فرحات، عاطف عدوان، يونس أبو دقة. وأكد أيمن أبو ليلة مدير عام الاعلام في المجلس التشريعي أن إصدار الكتيب الجديد جاء لضرورة توثيق مراحل وأحداث ومواقف مهمة كانت خلال العدوان الأخير، وحتى يبقى هذا الكتيب مرجعاً للمهتمين من الأفراد والمؤسسات.

## النائب حسن يوسف: لا وجود لخلايا عسكرية تابعة لحماس بالضفة تستهدف ضرب السلطة

السياسية التي وقعت بالضفة مؤخرًا وتحديدًا في مدينتي رام الله والخليل، مشيراً لأن أجهزة أمن السلطة قامت باستخدام القوة لفرض اعتصامات سابقة رافضة لسياسة الاعتقال. واستنكر يوسف الاعتداء على النساء وكبار السن المشاركين بالاعتصامات الرافضة للاعتقال السياسي، منوهاً بأنه سبق للأجهزة الأمنية أن اعتدت على زوجة القائد والمسجون بالمؤبد في سجون الاحتلال "صالح دار موسى"، وكذلك اعتدت على شقيق القائد إبراهيم حامد أثناء إحدى الاعتصامات المنددة بالاعتقال السياسي.

الأمنية للاحتلال. وأشار لأن ما أشيع من أن حماس تريد إثارة البلبلة في الضفة وإيجاد حالة من عدم الاستقرار هو مناف للحقيقة ومجانِب للصواب، وأن الاعتقالات السياسية تتم على خلفية مقاومة الاحتلال هي التي وُثرت الأجواء وسُممتها، في الوقت الذي كنا نتمنى أن يجلس الكل الفلسطيني لوضع خطة موحدة لمواجهة الاستيطان ومخاطر التهويد للقدس والمقدسات الإسلامية والمسيحية. ودعا يوسف أنصار حركة حماس إلى الحراك السلمي بوقفات واعتصامات رفضاً لمبدأ الاعتقالات

أكد حسن يوسف النائب عن محافظة رام الله أن ما يشاع عن وجود خلايا عسكرية تابعة لحماس في شمال الضفة تريد استهداف السلطة هو عار عن الصحة تماماً، وما هي إلا محاولة يائسة للبحث عن ذرائع ومبررات للاعتقالات خلال الأيام القليلة الماضية والتي طالت قرابة مائة وسبعين معتقلاً من كوادر وقيادات وأنصار ومؤيدي حركة حماس في الضفة. وشدد على أن الاعتقالات والحملة المرفوضة التي تقوم بها أجهزة أمن السلطة في الضفة هي على خلفية سياسية ومقاومة الاحتلال وتأتي كاستجابة فورية لطلب الأجهزة





كلمة البرلمان

د. أحمد محمد بحر

## اعتقالات الضفة خدمة مجانية للاحتلال

لقد عانت حماس أشد المعاناة من مسيرة الانقسام الفلسطيني الداخلي، ودفعت ثمنًا باهظًا في سبيل استنقاذ الوطن والقضية من مخطط التتويب والتصفية، وتحملت كل أشكال الانقلاب على التجربة الديمقراطية، وما هي تواجه أشكال العنف والقمع من قبل أبناء جلدتنا والاحتلال في الضفة الغربية في آن واحد، في ذات الوقت الذي تحمي فيه الحدود والتغور التي يترص بها الاحتلال دوائر الاستهداف كل لحظة على أرض قطاع غزة الصامد.

فقد شهدت الأيام القليلة الماضية حملة اعتقالات واسعة شنتها الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية في رام الله ضد العشرات من كوادر وناشطي حركة حماس في الضفة الغربية، وأتبعها بتهديدات سافرة تمس بنية النسيج المجتمعي الفلسطيني وتضع الوضع الفلسطيني الداخلي برمته على صفيح ساخن.

إن الاعتقالات السياسية التي تقترفها السلطة اليوم بحق ناشطي المقاومة على أرض الضفة تشكل تعبيرًا صارخًا عن الإفلاس السياسي والوطني والأخلاقي والإنساني، وتجسيدا مباشرا لاتفاقيات التنسيق والتعاون الأمني المذلة مع العدو الصهيوني، ومحاولة بائسة لاستئصال شأفة المقاومة الفلسطينية عقب عملياتها البطولية الأخيرة التي أرهقت كاهل المستوطنين في الضفة، وأشعلت الأضواء الحمراء في عقول قادة الاحتلال، سياسيين وعسكريين.

لقد صمدت حماس والمقاومة الفلسطينية في مواجهة ثلاث حروب شرسة خلال السنوات الخمسة الأخيرة، وتحدثت أغنى حصار عرفه التاريخ الحديث، ولو أن حركة أو جهة أو حتى دولة تعرضت لما تعرضت له حماس لسقطت دون شك، وهذا ما يدفعنا للتأكيد على أن الجرائم والممارسات التي تقترفها الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة في إطار منظومة التعاون الأمني مع الاحتلال غير ذات قيمة عملية ومحكوم عليها بالفشل المحتم.

لقد استطاعت حماس، وفي ظل أعنى الظروف والأوضاع الشائكة والمعقدة، أن تسير بسفينة شعبنا ومقاومته إلى بر الأمان، وحقق إنجازات سياسية ووطنية وعسكرية مهمة في تاريخ شعبنا لا يمكن الالتفاف عليها أو القفز عنها بأي حال من الأحوال. فحاول مرة في تاريخ الكفاح الفلسطيني يتجسد نموذج فلسطيني مقاوم لا يخضع لسلطة الضغوط وأساليب الترهيب الدولية، ويعتمد على قواه وإمكاناته وموارده الذاتية لحماية قراره الوطني المستقل، وحفظ الحقوق والتوابت الفلسطينية من العبث والتدخل الخارجي، لتعيش غزة حرة طليقة من تأثيرات المال السياسي المسموم والضغط الخارجي العرين، وتقدم نموذجها المتميز الذي يضع مصلحة الشعب والوطن والقضية أولاً وأخيراً في مقابل النموذج الآخر المتهافت الذي تساق مع الاحتلال وأجندته الأمنية ضد مصالح وحقوق شعبنا وقضيتنا.

ومن أشد المفارقات أن تجد أناسا متعاطفين مع شعبنا الفلسطيني وقضيته يتقاطرون تباعاً على قطاع غزة بهدف رفع الظلم عنه، وآخرهم ناشطي أسطول الحرية، في الوقت الذي يصب فيه أبناء جلدتنا جام غضبهم على قطاع غزة وأهله الصامدين، بل ويشتركون بفعلية في فرض الحصار عليه دون أي وازع من وطنية أو إنسانية أو ضمير. من هنا فإن الواجب الوطني يقتضي من السيد محمود عباس وسلطة رام الله وحركة فتح أن يراجعوا خياراتهم الوطنية جيداً، وأن يعيدوا النظر إلى نظرتهم لآليات السلوك والممارسات الداخلية على أسس وطنية بحتة، وأن يتوقفوا عن طعن الشعب الفلسطيني ومقاومته الباسلة في الظهر خدمة لمصالح الاحتلال وأجندته التهويدية والاستيطانية التي تنهش أرضنا المباركة.

وتأسيساً على ذلك، فإننا في المجلس التشريعي نطالب الكل الوطني الفلسطيني بالتدخل السريع لإيقاف مسلسل الاعتقالات الشرسة التي طالت كوادر وناشطي حماس في الضفة، واتخاذ الإجراءات اللازمة لردع أجهزة أمن السلطة والتصدي لممارساتها العدوانية وجرائمها بحق أبناء الشعب الفلسطيني ومقاومته الباسلة، وفرض كل من تسول له نفسه بالعبث في المحرمات الفلسطينية.

وختاماً.. فإن السلوك القمعي والانتقائي الذي تمارسه السلطة بحق أبناء شعبنا وكوادر المقاومة في الضفة يثبت بوضوح أن قادة السلطة لم يكونوا أشد غباء وسذاجة في هذه المرحلة منها في أي وقت مضى، وسيكتشفون عن قريب أن قمعهم وأجرامهم لن يحقق لهم الجدى المرجوة، وأنهم سائررون إلى دفع ثمن جرائمهم وسلوكهم اللاوطني لا محالة، وأن شعبنا لن يتوانى عن معاقبة كل من أساء إليه واستهدف مقاومته وألقى بنفسه في أحضان المحتلين.

"والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون"

## ثمن الدور البطولي للمقاومة

### د. بحر يفتتح معرض يروي تفاصيل "العصف المأكول"



الاحتلال عسكرياً لجأ إلى المجتمع الدولي من خلال مبعوثين دوليين يرسلهم إلى حركة حماس يحملون أفكار ومقترحات للتهنئة". كما استنكر الحملة الأمنية الشرسة التي تشنها أجهزة أمن السلطة ضد قيادات وعناصر المقاومة والعمل الإسلامي، مؤكداً على أن عباس ومنظمة التحرير تخطي قراراتها وسلوكها، وأن عباس سينتهي ومشروعه السلمي وتبقى المقاومة المتصاعدة في الضفة الغربية لتنتصر.

بالتراب في معركة العصف المأكول، وسلاحنا سيظل موجهاً نحو الاحتلال الصهيوني فقط، والمقاومة مستمرة حتى تحرير كامل تراب فلسطين". ولفت إلى أن الاحتلال الصهيوني فشل في كسر إرادة وقوة حركة حماس بجميع الطرق العسكرية ومن خلال ثلاث حروب شنتها على الأبرياء في قطاع غزة مستخدماً كامل قوته والتي كان جزء كبير منها محرم دولياً كالفوسفور الأبيض، وتابع يقول: "بعد فشل

افتتح الدكتور أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني معرض فني أقامته حركة حماس شرق مدينة غزة بمسجد السيد هاشم بمناسبة الذكرى السنوية لمعركة العصف المأكول، أطلقت عليه اسم "صمود وانتصار"، يروي تفاصيل معركة العصف المأكول، ويوثق لفصول ويوميات المعركة.

وقال بحر خلال خطبة الجمعة في مسجد السيد هاشم: "لقد مرغنا أنف الاحتلال

## لجنة التربية في المجلس التشريعي تعقد جلسة استماع لوكيل وزارة التعليم



وأكد ثابت على استمرار وزارته في سعيها الحثيث لحل هذه القضية، وقضايا أخرى تتعلق بالشؤون التعليمية والتربوية، من جانبهم أكد رئيس وأعضاء اللجنة على حرصهم الشديد للسعي لإيجاد الحلول المناسبة لهذه القضية وكل القضايا التي تعهد حكومة الوفاق تعليقها وعدم إنجازها الأمر الذي من شأنه إعاقة مصالح المواطنين.

طلبيات توظيف خريجي بعض البرامج والمؤسسات التعليمية، وأشار ثابت إلى تواصل الوزارة بغزة حول هذه القضية مع المعنيين، مؤكداً على عدم التزام حكومة الوفاق الوطني باعتماد عدد كبير من البرامج والمؤسسات بشكل عام، مضيفاً بالقول: "هذه مسألة سياسية بامتياز ولا علاقة لها بالأمور المهنية".

عقدت لجنة التربية والقضايا الاجتماعية في المجلس التشريعي برئاسة النائب عبد الرحمن الجمل جلسة استماع لوكيل وزارة التربية والتعليم د. زياد ثابت، بحضور أعضاء اللجنة النواب خميس النجار، محمد شهاب يوسف الشرافي، وسالم سلامة. واستمعت اللجنة من وكيل الوزارة لشروح وأفي عن قضية رفض قبول وكالة الغوث

# رئاسة التشريعي ونوابه يمنك



قدم وفد برلماني برئاسة د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني التهنئة للمتفوقين بالثانوية العامة لهذا العام، ورافق بحر في جولته على بيوت وعائلات المتفوقين عديد النواب ووكيل وزارة التربية والتعليم د. زياد ثابت، وطاقم إداري وإعلامي رفيع من المجلس التشريعي ووزارة التعليم، وتجول الوفد على أكثر من ثلاثين أسرة من عائلات المتفوقين مهنتاً ومتمنياً لهم حياة علمية ناجحة نحو خدمة الوطن والقضية.

وأكد بحر في تصريحات إعلامية أثناء جولته بأن إعلان نتائج الثانوية العامة بشكل مشترك وموحد بين غزة والضفة دليل على أهمية وضرورة الوحدة في حياة شعبنا وأن ما يجمع هذا الشعب أكثر مما يفرقه، وأن ما تنفق عليه أكثر مما نخلف فيه.

وأوضح بحر أن صدور النتائج في موعدها المحدد، بالإضافة لنجاح مسيرة الامتحانات تشكلاً دليلاً على تحدي أبناء شعبنا للاحتلال رغم كل الظروف التي مر بها طلبة القطاع من حصار وعدوان على قطاع غزة، غير أن طلابنا تحدوا كل الظروف ووصلوا للنجاح والتفوق، لافتاً إلى أن ذلك يعد تحدياً كبيراً للاحتلال خاصة أن الحرب الآن هي حرب عقول وحرب علم وأن الاحتلال الصهيوني يحاول بكل الطرق تجهيل أبناء شعبنا.

## جولة الوسطى والجنوب

إلى ذلك رافق النائب الأول في جولته في محافظات الوسطى والجنوب النواب عبد الرحمن الجمل، سالم سلامة، يونس الأسطل، وهدي نعيم، بالإضافة لطاقم وزارة التربية والتعليم الذي رأسه وكيل الوزارة د. زياد ثابت ومديرية التعليم في المحافظات المذكورة، وزار الوفد بيوت قرابة العشرين شخصاً من المتفوقين بالمحافظات الثلاثة من كافة الفروع، وتقدم الوفد بالشكر لمديرية الوسطى على وجه الخصوص لكونها حظيت بأكثر عدد من المتفوقين، مثنياً دورهم الكبير في إنجاح العملية التعليمية لهذا العام. وشكر بحر وزارتي الداخلية والأمن الوطن، والتربية والتعليم لدورهما في توفير كل أشكال الدعم المطلوب لإنجاح مسيرة امتحانات الثانوية العامة منذ بدايتها وحتى وصلنا للحظة إعلان النتائج التي احتفل بها شعبنا الفلسطيني في الضفة والقطاع.

## جولة غزة والشمال

كما زار النائب الأول لرئيس التشريعي يرافقه النواب أحمد أبو حلبية، إسماعيل الأشقر، مشير المصري، وجميلة الشنطي، ومدراء مديريات التعليم بمحافظتي غزة والشمال قرابة (12) أسرة من عائلات المتفوقين بالمحافظتين مقدمين التهنئة لهم ولذويهم بالنجاح وكان في استقبالهم الطلبة المتفوقين وذويهم.

وأشاد النواب أثناء الزيارة بمستوى التفوق والانجاز الذي أحرزه طلابنا منوهين لأن يوم إعلان النتائج شكل فرحة للشعب الفلسطيني في الوطن والشتات، ومشدين أنه وعلى الرغم من المعوقات والظروف الصعبة وغير الطبيعية التي يعيشها شعبنا من حصار وقطع للتيار الكهربائي المستمر وغيرها من الأمور المعيقة يأبى طلابنا الأعداء إلا التفوق والتميز في الثانوية العامة حيث حققوا أعلى الدرجات والمعدلات هذا العام.

كما اعتبر النواب أن هذا الجيل قد تميز الكثير من أبنائه بحفظ القرآن الكريم وبالتفوق في الدراسة والتحصيل العلمي المنهجي، كما تفوقوا أيضاً بالالتزام الديني والأخلاق الحميدة وسبل العلم والإيمان.

بدورهم رحب الطلبة المتفوقون وذويهم بالوفد معربين عن بالغ سعادتهم وتقديرهم لزيارة وفد المجلس التشريعي لهم، مؤكدين أن نجاحهم وتفوقهم هو بمثابة تحدي للحصار والعدوان الصهيوني، ومشدين على زيارة التشريعي ستشكل لهم محفزاً للاستمرار في مسيرة العلم والتفوق، وقد أهدى بعض المتفوقين نجاحهم للوطن والأسرى والقدس المحتلة، معربين عن أصرارهم لخدمة وطنهم ودينهم وقضية شعبهم من خلال العلم والدراسة والنجاح.



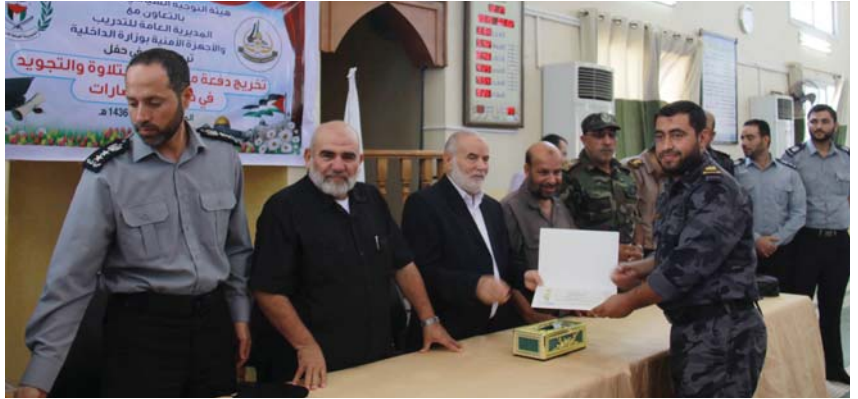


# سـون المتفوقين بالثانوية العامة



## د. بحر:

### الاحتلال فشل في عزل حماس عن المشهد السياسي



أقيم الحفل في مسجد الكتبية غرب غزة، وأضاف بحر، لقد مرغنا أنف الاحتلال بالتراب في معركة العصف المأكول، وختم حديثه، قائلا: سلاحنا سيظل موجها نحو الاحتلال الصهيوني فقط، والمقاومة مستمرة حتى تحرير كامل فلسطين، مقدما الشكر لوزارة الداخلية وقيادتها بالرسول صلى الله عليه وسلم الخاصة بأفراد الأجهزة الأمنية والشرطية، وقد

طائرات ولا دبابات ولكن نملك عزيمة وإيمان، ورجالا أشداء". جاء ذلك خلال حفل تخريج أقامته هيئة التوجيه السياسي والمعنوي بالتعاون مع المديرية العامة للتدريب والأجهزة الأمنية في وزارة الداخلية بغزة، دفعة من دورات التلاوة والتجويد والسند المتصل بالرسول صلى الله عليه وسلم الخاصة بأفراد الأجهزة الأمنية والشرطية، وقد

أكد د. أحمد بحر النائب الأول للمجلس التشريعي الفلسطيني أن الاحتلال فشل في عزل حماس عن المشهد السياسي بهدف إضعاف حركة حماس وعزلها سياسيا ودوليا فغلبا إلى الحل السياسي من خلال وسطاء دوليين. وقال بحر " لقد حققنا توازن الربيع في ظل غياب توازن القوى، فنحن لا نمتلك

## نواب الضفة يقدمون واجب العزاء للسفير التونسي بضحايا سوسة



قدم وفد من نواب الضفة التعازي لسفير الجمهورية التونسية بضحايا اعتداء مدينة سوسة التونسية، معربين عن تضامنهم مع تونس قيادة وشعباً، وضم الوفد نواب القدس المبعدين محمد طوطح، أحمد عطون، بالإضافة للنائبين أيمن دراغمة، وعبد الجابر فقهاء، الذين اجتمعوا مع السفير الحبيب بن فرح بمقر السفارة في مدينة رام الله. وعبر النواب باسمهم وباسم رئيس المجلس التشريعي د. عزيز دويك ونيابة عن زملائهم نواب المجلس عن استنكارهم لهذه الممارسات المتطرفة الذي لا تمت لقيمنا ولا لأخلاقنا ولا لدينا بأي صلة. كما هنأ النواب السفير بسلامة رئيس الجمهورية السابق النصف المرموق الذي كان على متن إحدى سفن أسطول الحرية "3" بعد القرصنة التي قامت بها قوات الاحتلال الإسرائيلي بحقه وبحق المشاركين في أسطول كسر الحصار عن غزة، معربين عن فخرهم بالدور المميز للقيادة والشعب التونسي في مؤازرة ومناصرة القضية الفلسطينية. بدوره عبر سعادة السفير الحبيب بن فرح عن شكره لهذه الزيارة مؤكداً على علاقة تونس المميزة مع أبناء الشعب الفلسطيني بكل أطيافه، وأطلع السفير وفد النواب على الوضع التونسي والنجاح الكبير للتجربة التونسية التي ضمت كل أبناء الشعب التونسي ميمناً أن تنعكس مثل هذه التجربة على الواقع الفلسطيني وأن يتم إنهاء ملف المصالحة قريباً، مؤكداً أن الدور التونسي كان وسيبقى متميزاً لصالح القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني.

## نائبان: الأجهزة الأمنية بالضفة لا تخضع للرقابة

### القرعاوي:

في ظل غياب التشريعي والتفاهم بين الفصائل يبقى الوضع السيئ على ما هو عليه بالضفة



### العبادسة:

أبو مازن مسئول عن ضرب أمن المواطن لصالح أمن المستوطن



وأضاف: "ما يتعلق بالضبط على الأجهزة الأمنية بالضفة الغربية، فهذا يأخذ أشكال مختلفة، فهذه الأجهزة الأمنية هي أجهزة ملحقه بأجهزة الاحتلال؛ لذلك على المقاومة أن تحصر عملها في مقاومة المحتل، فإذا قاومت هذا المحتل كأنك قضيت على الأجهزة الأمنية، ولذلك يجب أن لا ننشغل بالفرع عن الأصل وإنما الأصل أن نقاوم المحتل وبالقضاء على الاحتلال تنتهي هذه الأجهزة". وتابع: "القضية الثانية أن الشعب والفصائل لا بد أن تخوض حركة اشتباك سلمي يومي مع هذه الأجهزة، وأن يكون هذا الاشتباك جماهيري عام، لكي تتوقف هذه الأجهزة عن طغيانها وعن استبدادها وانتهاكاتها لحقوق الإنسان، وعن اعتقالها لأفراد المقاومة، بضررها لبنية المجتمع الفلسطيني، لذلك العمل لا بد أن يكون في اتجاهين، اتجاه القوة المسلحة تتوجه إلى العدو، والمقاومة السلمية التي تتوجه ضد السلطة لكي تقف عن كل جرائمها تجاه الشعب الفلسطيني".

هناك طريقتين الطريق الأول وربما يطول وهو العمل على إعادة اللحمة وواد الفتنة والانقسام من خلال اتفاق وطني شامل، أما الطريق الثاني فيتم فيكون باتفاق وطني بين كافة الفصائل، واتخاذ خطة للجم ما تقوم به الأجهزة الأمنية ضد أبناء الشعب الفلسطيني ومحاولة تحويل أجندها إلى أجندة وطنية داخلية تخدم الشعب الفلسطيني بدلاً من أن تخدم جهات أخرى. واستدرك النائب القرعاوي " باعتقادي لا يمكن في ظل غياب جهة مثل المجلس التشريعي وغياب التفاهم بين الفصائل أن تتغير الأمور وبالتالي سيبقى الوضع في الضفة على ما هو عليه". أما النائب العبادسة فأشار إلى أن مواجهة الاعتقالات لا بد أن تكون ضمن رؤية سياسية جماعية لأن المشكلة الآن ليست قصة خلاف سياسي بين حماس وفتح، وإنما هناك خطر على كل الجماعة الوطنية الفلسطينية، لذلك لا بد أن يكون استشعار بهذا الخطر والقيام بتصحيحه، كما قال.

ضرب أمن المواطن الفلسطيني لصالح أمن المستوطن، وقد جعل وجود السلطة مرتبط بالقضاء على مقاومة الشعب الفلسطيني وليس بالقضاء على الاحتلال، نحن أمام انقلاب حقيقي في كل المفاهيم التي تحكم عمل السلطة وأبو مازن ومنظمة التحرير". من جهته أكد النائب فتح قرعاوي من الخليل أن الأجهزة في الضفة الغربية تعد أداة من أدوات تكريس الانقسام وأداة لتفكيك الشعب الفلسطيني، وتخدم طرف دولي وأطراف إقليمية على حساب الشعب الفلسطيني. وأضاف: "في ظل غياب المجلس التشريعي لا توجد أي جهة تستطيع مراقبة عمل الأجهزة الأمنية، والجهة المخولة بذلك الآن هي الرئاسة الفلسطينية، ولكن حتى في عهد الرئيس أبو عمار وكان المجلس التشريعي قائماً وفتحها الأجهزة الأمنية أعادت على من حركة فتح". وحول كيفية مواجهة الاعتقالات السياسية التي تمارسها الأجهزة الأمنية بالضفة قال قرعاوي:

المخالفات البسيطة في الأداء والسلوك وتحتاج إلى مجلس تشريعي أو غيره، وإنما هذا يحتاج إلى تحرك كل الجماعة الوطنية الفلسطينية وكل الفصائل لتضع حد لهؤلاء وتصح هذه الأوضاع، وأشار العبادسة إلى أن كل المنظومة الرسمية لمنظمة التحرير وللسلطة الفلسطينية التي يقودها عباس أصبحت تتبع الاحتلال، وفي ذلك خطر بلا حدود على القضية الفلسطينية والتحرر الوطني والشعب الفلسطيني، منوهاً أن هذا يمكن أن يوجد انقسام حقيقي وانقسام يعمق الصراعات داخل الشعب الفلسطيني، ويحول الصراع من عربي صهيوني إلى صراع فلسطيني فلسطيني، وهذا ما يجري منذ عام 2007 وحتى اليوم. وأكد العبادسة أن عباس يتحمل بشكل واضح الحاق الخيانة وأجهزتها ورجالاتها للاحتلال لكي تصبح الخيانة والعمالة والتعاون الأمني هي عملية مقدسة كما صرح قبل ذلك بأن التنسيق الأمني مقدس. وأضاف العبادسة: "أبو مازن مسئول عن

أكد النائبان في المجلس التشريعي يحيى العبادسة وفتح قرعاوي في تصريحات خاصة للبرلمان أن الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية لا تخضع لأي جهة رقابية في ظل تعطيل المجلس التشريعي، ويعتبر رئيس السلطة محمود عباس هو المسئول المباشر عن أداء تلك الأجهزة. وشدد رئيس لجنة الرقابة وحقوق الإنسان في المجلس التشريعي يحيى العبادسة إلى أن "الحالة الفلسطينية في الضفة تعرض لعملية خيانة متكاملة الأركان تتم من خلال أعلى هرم السلطة ممثل بعباس وحكومته وأجهزته الأمنية ضد المقاومة الفلسطينية، وضد آمال شعبنا الفلسطيني وتطلعاته في الحرية". وتابع: "هذه الخيانة لم تعد خيانة مستترة وإنما أصبحت عمالة على المكشوف من فوق الطولية، بل ويتم التفاخر بهذه العمالة، وبذلك أصبحت كل منظومات السلطة تتحول إلى منظومات خدمية تقدم خدمة أمنية لأجهزة الأمن الصهيونية، وهذه الحالة تعد في إطار



## لمناقشة الانتهاكات الصهيونية الجسيمة في القدس النائب عطون يشارك بندوة سياسية عقدها البرلمان البريطاني

من الانتهاكات التي ترتكبها إسرائيل في القدس معتبراً أن الجرائم التي ترتكبها إسرائيل في القدس وفقاً لاتفاقية روما المنشئة للمحكمة الجنائية وفقاً للقانون الإنساني الدولي تعتبر جرائم حرب. أما "سارة كولبرن" المديرة التنفيذية لمنظمة التضامن مع فلسطين فتناولت في كلمتها الاستراتيجيات التي يجب اتباعها لدعم الفلسطينيين وحقوقهم في مدينة القدس وعلى رأس هذه الخطوات الضغط على النواب في مجلس العموم من المناصرة القضية الفلسطينية.

وفي الختام تحدث المحامي "توبي كادما" حول تجربته عندما قام بزيارة فلسطين في ذكرى النكبة وما تعرض له هو وفريقه من انتهاك، مؤكداً أنه لا يجوز الجلوس والانتظار لما ستقوم به المحكمة الجنائية بمصير مدينة القدس فإسرائيل تستغل الوقت لتشديد قبضتها على مدينة القدس، معرباً عن قلقه بضرورة اللجوء إلى كل الوسائل مثل مخاطبة قادة الاتحاد الأوروبي من أجل تجسيد اتفاقية التعاون بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل واستغلال الولاية القضائية الشاملة للاحقة مرتكبي جرائم الحرب في مدينة القدس.



لوقف هذه الانتهاكات انصباغاً لقرارات المجتمع الدولي، وتكيفاً مع البيئة القانونية الدولية، داعياً إلى تجريم المنظمات الصهيونية حول العالم التي تجمع تبرعات لبناء المستوطنات وما يسمى "الهيكل". بدوره تحدث البروفيسور "كيفن هيلر" المحاضر في القانون الجنائي في جامعتي (لندن وسوس) حول موقف القانون الدولي

من ناحيته اعتبر رئيس المنظمة العربية لحقوق الإنسان محمد جميل أن مدينة القدس هي قلب الصراع وأنه لا سلام في المنطقة دون حصول الفلسطينيين على حقوقهم كاملة في مدينة القدس، عارضاً بالتفصيل الانتهاكات التي ترتكبها إسرائيل في مدينة القدس، وطالب في نهاية كلمته المجتمع الدولي باتخاذ خطوات

الابعاد الذي أصدرته سلطات الاحتلال بحق النواب هو انتهاك فاضح للقانون الدولي والأعراف الإنسانية ويعتبر عقاب جماعي وعنصري بامتياز. وخلال الجلسة تحدث المحامي "توبي كادما" بكلمة أشار فيها أن ضم مدينة القدس غير قانوني وأن المدينة تعتبر محتلة وفقاً للقانون الدولي.

شارك النائب المبعوث من القدس أحمد عطون مؤخراً عبر السكايب من رام الله في الجلسة التي عقدت في البرلمان البريطاني والتي نظمتها المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا حول الانتهاكات التي ترتكبها قوات الاحتلال في مدينة القدس. وعبر عطون عن بشاعة الجرائم التي ترتكب بحق مدينة القدس في هذه الأيام من مصادرة الأراضي وهدم المباني، وسحب الهويات، وتعمد الاستيطان بهدف تغيير وجه المدينة الحضاري على الأحياء والأموال والمقدسات الإسلامية والمسيحية والتراث العالمي في هذه المدينة، وخاصة المسجد الأقصى المبارك. وطالب بالعمل لاعتبار مدينة القدس العاصمة المهضوم حقوق إنائها مؤكداً أن التفریط في مدينة القدس هي جريمة الجرائم في حق الحضارة العالمية.

وتحدث عطون بمدخلته بالتفصيل عن تجريد المقدسين من إقامتهم في مدينة القدس في محاولة لتفريغ المدينة المقدسة من أهلها وسكانها وابعاد المقدسين عن مدينتهم والمسجد الأقصى المبارك، بالإضافة إلى قضية إبعاد النواب المقدسين ووزراء القدس السابقين عن مدينتهم المقدسة، مشيراً لأن قرار

## اللجنة الاقتصادية تعقد ورشة عمل لدعم المنتج الوطني

المنتجات المشابهة للمنتج الوطني في حال الاكتفاء الذاتي من ذلك المنتج وكذلك الجودة.

وأضاف أبو راس: نحن كلجنة قطرية لا نستطيع فرض منتج معين على المواطنين لاستخدامه في مشاريعنا المختلفة، بل المقاول هو من يختار المنتج المستخدم في المشاريع وذلك في إطار المواصفات التي تضعها اللجنة. أما مدير عام الصناعات الوطنية في وزارة الاقتصاد عبد الناصر عواد شدد على ضرورة إعطاء الأولوية للمنتج الوطني، وقال: "بقوة القانون نستطيع فرض المنتج الوطني في المشاريع التي تشرف عليها الحكومة".

وشدد عواد على ضرورة دعم المنتج الوطني بكافة الأشكال والسبل وتقديمه على المنتجات المستوردة خاصة إذا كان حاصل على شهادة الجودة من وزارة الاقتصاد، وذلك بهدف حماية الاقتصاد الوطني وتشجيع المستثمرين في دعم الصناعات الوطنية مما يخفف من أعباء الحصار والبطالة في قطاع غزة ويسهم في تقديم الاقتصاد الوطني المحلي. وأجمع المشاركون في ختام الورشة على دعم ومساندة المنتج الوطني والعمل على استخدامه في المشاريع التي تشرف عليها الحكومة.



تلك المنتجات في المشاريع التي تشرف عليها الحكومة. من ناحيته قال مدير اللجنة القطرية أحمد أبو راس: اللجنة القطرية ملتزمة بالقوانين وبوزارة الاقتصاد للمنتج المحلي تسهم له مع وزارة الأشغال في جميع المشاريع التي تقدمها اللجنة القطرية وذلك بناء على قرار من مجلس الوزراء في حينه.

ولفت إلى أن توجه اللجنة القطرية هو نحو دعم المنتج الوطني بهدف إفادة جميع القطاعات في غزة من المنحة القطرية، ملفتاً إلى أن حماية المنتج الوطني هو من دور الحكومة ومؤسساتها ذات العلاقة من خلال منع استيراد

ولفت إلى أن الجودة والسعر هما مقياس اعتماد أي منتج يتم استخدامه في مشاريع وزارة الأشغال العامة والإسكان، مشيراً لشهادة الجودة التي تمنحها دائرة المواصفات والمقاييس بوزارة الاقتصاد للمنتج المحلي تسهم له بالتسويق والمنافسة في المشاريع الدولية وكذلك في السوق المحلية.

وبين أن وزارته تسدّد وتقارب ما بين المنتج الوطني المحلي وما بين المنتج المستورد لاختيار الأفضل والأنسب حسب الجودة المطلوبة للمشروع، مناشداً أصحاب الصناعات الوطنية ضرورة الالتزام بمعايير الجودة الوطنية للمنافسة في السوق المحلي واعتماد

الاقتصاد الوطني". وأكد النائب عدوان أن المجلس التشريعي يسعى من خلال أقراره للقوانين أن تكون جميعها قوانين مقاومة، ملفتاً لأن المجلس التشريعي يدعم ويعزز صمود المواطنين من خلال وقوفه ومساندته للمنتج المحلي وذلك بالتنسيق مع الوزارات والهيئات والجهات المعنية". من جهته شدد وكيل وزارة الأشغال ناجي سرحان على ضرورة أن يكون المنتج الوطني ضمن المواصفات والمقاييس الوطنية وينافس المنتجات المستوردة حتى تستطيع الوزارة اعتماده في مشاريعها خاصة تلك المتعلقة بالإسكان.

عقدت اللجنة الاقتصادية بالمجلس التشريعي ورشة عمل بهدف دعم المنتج الوطني بحضور رئيس اللجنة النائب عاطف عدوان وعضوي اللجنة النائبان يوسف الشرافي، وسالم سلامة، وبمشاركة كل من وكيل وزارة الأشغال العامة ناجي سرحان، ومدير عام الصناعات بوزارة الاقتصاد عبد الناصر عواد، ومدير اللجنة القطرية للإعمار أحمد أبو راس.

وافتح النائب عدوان الورشة مؤكداً بأنها تهدف لدعم وتشجيع المنتج الوطني خاصة المطابق للمواصفات والمقاييس الوطنية، مشدداً على ضرورة أن يكون لها المنتج الأولوية في الاستخدام في المشاريع الوطنية والمحلية وذلك لتعزيز صمود المواطن المحاصر في قطاع غزة منذ ما يزيد عن سبع سنوات.

ولفت إلى أن استمرار عمل المصانع في قطاع غزة يساهم بشكل كبير في تشغيل الأيدي العاملة والتخفيف من البطالة مما يعزز الاقتصاد الوطني والاعتماد على المنتج الوطني كبديل للمنتج المستورد، وقال: "إن دعم وتشجيع المنتج الوطني يساعد على كسر الحصار ودعم المواطنين وتثبيت صمودهم ويعد شكلاً من أشكال مقاومة المحتل الذي يسعى لتدمير



## آفاق

■ ماجد أحمد أبو مراد

### أزلام أمن الضفة والدور المشبوه

ما زالت أجهزة أمن السلطة وأزلامها في الضفة المحتلة مستمرة في ممارسة أدوارها المشبوهة التي لا تروق للسواد الأعظم من جماهير شعبنا الفلسطيني، لسان حال المواطن الفلسطيني يقول لتلك الأجهزة والأزلام كفى متاجرة ومقامرة بمصالح الشعب والثوابت الوطنية الكبرى، نسطر فيما يلي بعضاً من الجرائم القانونية والوطنية والأدوار التي تمتنعها تلكم الأزلام عبر ممالكها الخاصة بالأجهزة المسماة زورا بالأمنية.

#### التنسيق الأمني:

لم يعد هناك أدنى شك أن سياسة التنسيق الأمني هي بمثابة سياسة تضر بالمصلحة الوطنية العليا لشعبنا، وتخالف مفاهيمنا الوطنية التي تربينا عليها منذ الصغر، ومن شأنها إهدار ما تبقى من كرامة فاعليها وممارسيها إن تبقى لهم كرامة أصلاً، علينا أن نقاوم هذا النهج مهما كان الثمن الذي سندفعه جراء ذلك حتى ينتهي إلى لا رجعة، بإذن الله.

#### ملاحقة المقاومة:

باتت السياسة الرسمية العامة في الضفة تهدد فكرة المقاومة وتتوعددها صباح مساء، وتعمل أذرع السلطة كافة على ملاحقة رجالها أينما وجدوا، على رام الله سلطة ورئاسة وحكومة أن تدرك أن مقاومتنا هي عزنا وشرفتنا، ولن يسمح شعبنا لهم بالمساس بهذا الشرف العظيم، وستنهض المقاومة في الضفة وتقاوم أعداءها عاجلاً أم آجلاً.

#### الاعتقالات السياسية:

أمر مرفوض وطنياً وبامتياز، ليس هناك ما يجبر سلطة الضفة على الاستمرار في عمليات الاعتقال السياسي سوى أنها تعمل وفق أجندة أمنية بامتياز، وتحصل حقها بالغا على خصوصها السياسيين، وتحضي قدماً في محاربتهم دون هوادة، وستأتي اللحظة التي تفهم فيها السلطة أنها كانت مخطئة، إذ أن من تعتقلهم هم في الحقيقة سنداً للحقيقة وعونا للوطن، ورافعة للمشروع الوطني ليس إلا، فمتى يدرك القوم هذه الحقيقة؟!!

#### زعزعة أمن غزة:

لا أدري مطلقاً ما هي المصلحة الكامنة خلف محاولات زعزعة أمن غزة، تلك المحاولات التي تقف خلفها شخصيات كبيرة في الضفة، وليس بإمكانني أن أتصور كيف يمكن لرجل يحمل جينات فلسطينية أن يقدم على محاولة تفجير هنا، أو تخريب هناك، غزة بقطة بفضل الله، ثم بفضل أبناءها الأبرار، ولن تنجح محاولاتهم، وسيبقى العار يلاحقهم على مدى الأيام.

#### تشديد الحصار:

لقد تساقفت السلطة - بكل أسف - مع سياسة الاحتلال الرامية للضغط على غزة وتشديد حصار أهلها، فلا هي تركت غزة وشأنها، ولا بذلت جهوداً لمساعدتها، بل وضعت كل ثقلها لدى قوى إقليمية ودولية بغية خلق القطع، والاستمرار في إغلاق معابره، لكن يبدو أن هذا الأمر لن يدوم طويلاً، فقد بدأت بعض القوى بالعمل نحو الانفتاح على غزة.

#### أقوات المواطنين:

سياسة قبيحة يمتنعها الناس، ويجرمها رب الناس، أن تحارب العباد في أرزاقهم وأقوات أبناءهم فهذا ما لم تفعله سلطة وطنية في التاريخ، ومن تجرأ على فعل ذلك تجرأت الجماهير عليه وداسته بالأقدام، على القوم أن يدركوا أن الرزاق هو الله، ولن ينقطع رزق العبد إلا بوفاته، وفي السَّماء رزقكم وما تَدْعُونَ.

#### وأخيراً:

لا تبدو السلطة وأجهزتها الأمنية في وارد استخلاص العبر من خطاياها المتكررة وممارساتها القمعية، فهي مستمرة في ذات السياسة الرخيصة التي انتهجتها طيلة الأعوام الماضية، وعليه بات من الواجب علينا البحث عن خيارات بديلة تعزز صمود الشعب ووحدته في مواجهة مشاريع التصفية.

## د. بحر يشارك أيتام معهد الأمل طعام الإفطار التشريعي يقيم مؤدبة إفطار للنواب والموظفين



التشريعي رحب بها بالحضور ويذوي النواب. وأكد بحر في كلمته أن المائدة الرمضانية التي ينظمها المجلس التشريعي كل عام تهدف إلى تعميق أواصر المودة والمحبة بين الموظفين والنواب، مشيراً إلى أن الإفطار جاء كلمسة وفاء لذوي النواب الشهداء ونواب التشريعي الراحلين. وشدد بحر على ثبات الشعب الفلسطيني على مبادئه وثوابته وصموده في وجه العدو الصهيوني بعد عام على العدوان المدمر الذي شنّه الاحتلال على قطاع غزة رمضان الماضي، مشيداً بأداء المقاومة الفلسطينية وثقة الشعب الفلسطيني بها.

نظم المجلس التشريعي الفلسطيني إفطاراً رمضانياً لنواب المجلس وعائلات النواب الشهداء والمتوفين وموظفي المجلس وأفراد الشرطة الفلسطينية العاملين بالمجلس بغزة. وشارك في الإفطار نواب المجلس التشريعي بغزة على رأسهم د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي، إضافة لعائلة النائب الشهيد سعيد صيام وعائلات النواب المرحومين أم نضال فرحات، جمال سكيك، ومجيد الأغا. وضم الإفطار العديد من الفقرات شملت ابتهاجات وتلاوة آيات من القرآن الكريم ودعاء، وكلمة للنائب الأول لرئيس المجلس

### وزير معهد الأمل لأيتام

زار د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي أطفال معهد الأمل لأيتام وشاركهم في إفطار جماعي أقيم بمقر المعهد في مدينة غزة بحضور إدارة المعهد والأيتام النزلاء فيه. وألقى بحر على مسامع الأيتام موعظة بعنوان "غزوة بدر الكبرى" حث خلالها الأطفال على حب الجهاد والتضحية، مستشهداً بأحداث وبطولات من معركة العصف المأكول، مؤكداً بأن المقاومة هي الطريق الأقرب والأسرع لتحرير فلسطين وعودة اللاجئين.



سكرتير التحرير

نزار حسن أبو جزر

هيئة التحرير

حسام علي أبو ججوح - محمد عطية الحميدة

مدير التحرير

ماجد أحمد أبو مراد

البرلمان  
AL - PRLMAN

تصدر عن: الدائرة الإعلامية في المجلس التشريعي الفلسطيني

+970 8 2829016

+970 8 2827037

plc.gov.ps

plc.gaza

plcmedia

info.plc@gov.ps